

تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة

عبد القادر مشدال*

Résumé :

L'Algérie a adopté le passage vers l'économie de marché, comme solution au manque d'efficacité économique engendré par la gestion administrative de l'ère socialiste, et ce en alignement avec la tendance mondiale d'instaurer le système de marché comme solution fiable, aux problèmes économiques. Dans les faits, l'Algérie est passée par 3 phases. La 1^{ère} consistait à revenir vers la vérité des prix, et gérer le problème de la dette externe. La 2^{ème} a connu une tentative d'aller vers plus de marché, et plus d'ouverture pour mieux positionner l'Etat dans son intervention, dans le but de promouvoir la libre initiative et la concurrence. La 3^{ème} est celle où les pouvoirs publics prônent le retour au nationalisme économique, en réponse à la dégradation des secteurs productifs, et la dominance des produits d'importation. Dans ce contexte, le secteur industriel, après des décennies de régression, se retrouve dans une situation de relever les défis de la compétitivité, de création de la richesse et d'emplois, ce qui mène les pouvoirs publics à justifier une nouvelle tentative d'aide au renouveau du secteur, ce qui pose toute une problématique, quant à l'efficacité de sa nouvelle intervention.

Mots clés : économie de marché, accords de Washington, dépense publique, dette publique, intervention de l'Etat, restructuration industrielle, investissement, privatisation, compétitivité, marché parallèle.

ملخص:

تبنّت الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق، كإطار للبحث عن الفعالية الاقتصادية المفقودة خلال مرحلة التسيير الاشتراكي، وذلك بالتوافق مع الاتجاه عالمياً نحو تطبيق نظام السوق في صورة حل للمشاكل الاقتصادية. عملياً، مرت الجزائر بثلاث مراحل. الأولى، تعلق الأمر فيها بالعودة إلى حقيقة الأسعار، وتسيير مشكلة الدين الخارجي. الثانية، عرفت محاولة الذهاب إلى المزيد من السوق، والمزيد من الانفتاح من أجل تنظيم تدخل الدولة بهدف ترقية حرية المبادرة والمنافسة. الثالثة، هي تلك التي تشهد العودة لمبادئ الوطنية الاقتصادية، في رد فعل على التدهور الذي تعرفه القطاعات المنتجة، وللسيطرة التي تفرضها المنتجات المستوردة. في هذه الظروف، يجد القطاع الصناعي نفسه، وبعد عشرينات من التراجع، في مواجهة تحديات التنافسية، وإنشاء الثروة ومناصب العمل، الشيء الذي يدفع السلطات العمومية إلى تبرير الاتجاه مجدداً نحو تقديم المساعدة اللازمة لتحديث القطاع، وهو ما يطرح إشكالاتاً متعلّقة بمدى فعالية مثل هذا التدخل الجديد.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق، اتفاق واشنطن، الإنفاق العمومي، الدين العمومي، تدخل الدولة، إعادة الهيكلة الصناعية، الاستثمار، الخصوصية، التنافسية، السوق الموازية.

مقدمة

بسبب التطورات التي عرفتھا دول العالم بمناسبة انهيار الأنظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، إضافة إلى موجة التحرير الاقتصادي المتعظم في دول أوروبا الغربية وإلغاء العمل بالعديد من التنظيمات في أمريكا الشمالية، وكذا التدخل المتواصل للهيئات المالية الدولية لفرض سياسات تعديل هيكلية في باقي دول العالم، بمناسبة معالجة مسائل الديون والإصلاح الاقتصادي، كلها تدفع بالاتجاه عالميا نحو تغليب قواعد السوق في التنظيم الاقتصادي.

في هذا السياق، تظهر تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق، مصاعب في التأقلم مع معطيات السوق الحرة، إذ في الوقت الذي خاضت فيه بداية الانتقال بإشراف الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) أو ما يعرف بهيئات توافق واشنطن، واجهت حقائق في الميدان جعلت سياساتها الاقتصادية تتأرجح بين الذهاب نحو المزيد من تحرير السوق والإبقاء على، وفي بعض الأحيان العودة إلى، قواعد التدخل المباشر للدولة في تسيير الاقتصاد.

كما أن هذه التجربة، ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطور الصناعة التي شكلت محورا أساسيا للتعديل الهيكلي وإصلاح القطاع العام، وبالتالي، البحث الدائم عن الشروط اللازمة لدفع الاقتصاد الوطني نحو فعالية الأداء المرجوة منه. من خلال ما سبق تبرز الاشكالية الموالية:

ما هي خصائص انتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق؟ وما هي المصاعب التي تحول دون التطور المرجو من قطاع الصناعة؟

ج- البحث عن انسيابية السوق

ولكن، إلى أي مدى يمكن الحفاظ على حرية السوق؟ هنا يرى دعاة الليبرالية، أن الإجابة تكون بالمطلق بمعنى أن التدخل الوحيد المسموح به في اقتصاد السوق هو ذلك الذي يعمل على حماية "الانسياب الطبيعي لقوى السوق، في وجه أعمال التزوير أو العنف، من داخل البلاد وخارجها". أما في حال تدخل الدولة في عمل السوق فإن ذلك سينجر عنه آثار سلبية على أداء الاقتصاد، مثل الندرة والتضخم في حال تسقيف الأسعار (وهنا مساس بالآلية الأساسية لحرية السوق)، والبيروقراطية والحمايية الضارة بانسيابية السوق والاقتصاد معا⁶.

إن تعريف اقتصاد السوق هنا، لا يخرج في الحقيقة عن إطار توصيات آدم سميث، من حيث الحرية الفردية، وخدمة المصالح الفردية التي تعطي مفعولا بواسطة آلية اليد الخفية للسوق، حيث يتم خدمة المصالح الجماعية، كنتيجة. ثم إن المنافسة التامة، هي سمة اقتصاد السوق في هذا الطرح، إلا أن الوقائع تبرهن على صعوبة بلوغ هذا الوضع المثالي، مثلما يقره الاقتصاديون.

1-2 مبدأ عدم التدخل وفشل السوق

وقد أدت تجربة الرأسمالية الأولى، خلال القرن التاسع عشر، التي اقتربت من مبدأ الحرية المطلقة للسوق، إلى إعادة النظر في مبدأ "دعه يعمل" في صالح تدخل أكبر للدولة لتعديل الاختلالات التي عرفتها الأسواق الحرة. في هذا الصدد، لاحظ "بول أ. سامويلسون" أن الممارسات خلال قرن من التطور المادي المتسارع والحرية الفردية المطلقة، لما بعد تأسيس الرأسمالية، قد أدت إلى نتائج معاكسة تماما لتوصيات سميث. لقد عرفت السوق الحرة في أمريكا، حالة من الفوضى، ظهرت في شكل "أزمات اقتصادية دورية، وتبذير للموارد النادرة، والتفرقة العنصرية والجنسية، والتناقض بين الفقر المدقع والغني الفاحش، ورشوة السياسيين وموظفي الإدارة من قبل مجموعات الضغط، وأخيرا، تعويض المنافسة ذات الطابع ذاتي التعديل بالاحتكار". هذه الوضعية لا تخرج عن إطار صفة الفشل التي طبعت عمل الأسواق الحرة.

ويخلص بول أ. سامويلسون حالة الفشل في ثلاثة أشكال: المنافسة غير الكاملة، والمؤثرات الخارجية وعدم اكتمال المعلومات⁸. وهنا، في حالة السيطرة من قبل بعض المؤسسات على مجالات إنتاج بعينها، يؤدي إلى الابتعاد عن حقيقة الأسعار، حيث ترتفع هذه الأخيرة بإرادة المحتكر، مما يقلص من مستوى الاستهلاك وبالتالي الإثباع لدى المستهلك، وهي وضعية معاكسة لما ينتظر من السوق التنافسية. بالنسبة للمؤثرات الخارجية، فترتبط بالآثار الجانبية للإنتاج أو الاستهلاك والتي لا يتم تغطيتها عن طريق الأسعار، مثل التلوث الناجم عن بعض النشاطات، مما يؤثر على كفاءة السوق من حيث التأثير السلبي على رفاهية المستهلك.

أما عن عدم توفر المعلومات، فإنها من النقائص التي تمس أحد أعمدة حرية اتخاذ القرار، سواء بالنسبة للاستهلاك أو الإنتاج، وهو ما يحد من كفاءة أداء السوق، في توفير ظروف تعظيم المنافع بالنسبة للبايعين والمشتريين على حد سواء. ولكن، وحتى إن تم الإقرار أن "اللية تنافسية كفاءة ومطلقة، وكاملة لم توجد قط ولن توجد"⁹ (بما يعني أنها وضعية وهمية)، إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتبار أن الوضعية التنافسية يمكن اعتمادها كمرجعية خاصة في المدى الطويل، حيث يمكن الاعتماد على التطور التكنولوجي المنافس من أجل الحد من الاحتكار مثلا¹⁰.

أما ما تعلق بعمل اليد الخفية، في ميدان توزيع الدخل وتكافؤ الفرص بين الأفراد، فإن اقتصاد السوق يكرس حالات التفاوت نظرا للفوارق من حيث "الحصول على هبات أولية من ثروات ومواهب موروثية مع تشكيلة من عوامل أخرى مثل العرق، والجنس، ومكان الإقامة، والجهود، والصحة والحظ". وبذلك، فلم يكن "سميث ولا لأي عالم اقتصاد آخر" منذ العام 1776، إثبات أن خدمة المصلحة الفردية بإمكانها أن تؤدي إلى خدمة المصلحة العامة¹¹.

1-3 مبدأ التدخل وإصلاح نظام السوق

أ- الأزمات وأهمية تدخل الدولة

لم تترك أولى الأزمات الاقتصادية الكبرى، التي امتدت من 1873 حتى 1896 مجالا لبقاء الدولة في الحياد لما يجري على مستوى الأسواق، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى خلاف دول أوربية، مثل ألمانيا وفرنسا اللتان شجعتا تكوينهما، قامت السلطات الأمريكية بمحاربة موجة التركيز التي ظهرت في مجموعات احتكارية في شكل ترست وكارتل، وذلك بإصدار قانون "شرمان" Sherman Act (1890) الذي استهدف حماية المنافسة بالأساس.

في الجانب الاقتصادي البحث، ظهرت أهمية تدخل الدولة، عندما طرحت مسألة النمو الاقتصادي خلال الأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، وكذا عند مواجهة مصاعب تسبير النظام النقدي، خاصة مع الإعلان عام 1914 عن التخلي على قاعدة الذهب. وفي الجانب الاجتماعي، طرحت مسألة الحماية الاجتماعية للعمال، في صيغة رد من طرف الدولة على النزاعات والمطالب العمالية.

وهكذا، لم يترك الكساد الكبير بداية من 1929 مجالا للإبقاء على الحرية المطلقة للسوق، التي تم العمل بها تطبيقا للطرح الكلاسيكي، حيث شهدت عددا من الدول، تحولا لافتا في سياساتها الاقتصادية، إذ اعتمدت ألمانيا خطة إنفاق عمومي أدت إلى دعم الطلب وتشغيل العمالة. وسمح التمويل بالعجز، بالقضاء على البطالة بالكامل بحلول العام 1936¹². نفس الوجهة عرفتها السويد، حيث لوحظ أن الآليات النقدية المتمثلة في خفض معدلات الفائدة، لم تسمح بالتوسع المنتظر في الاستثمار والطلب، وهنا تم الإقرار بأن توازن الميزانية يكون ممكنا في الأوقات العادية، أما في زمن الكساد فيجب تعمد زيادة الإنفاق العمومي من أجل دعم الطلب وتشغيل العمالة، وبالتالي القبول بمبدأ عجز الميزانية كحل للأزمة¹³. نفس الخطة تم العمل بها في الولايات المتحدة في إطار سياسة "نيو ديل"، والتي نجم عنها بعد 3 سنوات من التطبيق، أي بحدود عام 1936، تسجيل عجز في الميزانية بـ 4,2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، حيث لم تغطي الإيرادات سوى 59 بالمائة من مصاريف الميزانية¹⁴.

ب- بدائل كينزية

وبذلك، التفت مجموع هذه التدخلات حول إجراءات مناقضة للطرح الكلاسيكي، ومتبينة للطرح الكينزي الذي جاء في كتاب " النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" عام 1936، حيث يعتبر جون مينارد كينز أن الاقتصاد بإمكانه أن يصل إلى التوازن مع وجود البطالة، أي ما يعرف بـ "توازن العمالة الناقصة"، وأن "قانون ساي" لم يعد ساريا، باعتبار إمكانية حدوث عجز في الطلب، وهنا، فينبغي تدخل الحكومة بإجراءات إنفاق بالعجز من أجل إنعاش الاستثمار والطلب. ولكن، يمكن للحكومة أن تتدخل أيضا حسب المنطق النيوكلاسيكي، لعدة أسباب: وجود الآثار الخارجية الناجمة عن العمل الاقتصادي غير المؤطر من طرف السوق، ووجود نشاطات ذات المردودية المتزايدة بما يعمل على تكوين الاحتكارات الطبيعية، وكذا لوجود وضعيات للمنافسة غير الكاملة نتيجة احتكار القلة والتفاهم بين الأعوان والمنافسة الاحتكارية. وبذلك، يدفع عدم تحكم السوق في الظواهر الاقتصادية على المدى الطويل، وتسبب آلياته في اللامعالة وعدم المساواة في توزيع الدخل، إضافة إلى عدم قدرتها في ضمان الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج، إلى تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد.

وهكذا، نجد صيغة جديدة لاقتصاد السوق (ما يعرف بالاقتصاد المختلط) إمكانية للتطبيق، حيث يلعب نظام الأسعار المرن وتدخل الدولة بواسطة ما يعرف بـ "السياسات الظرفية" و"السياسات الهيكلية"، دورا تعديليا مشتركا، حيث أن آليات السوق تضمن النمو الاقتصادي بواسطة تدخل القطاع الخاص، في حين أن تدخل الدولة يعمل على ضمان الاستقرار والتشغيل الكامل.

ج - التعديل والحوكمة لمواجهة اختلال الأسواق

ولا يتوقف الجدل عند هذا الحد، حيث بمجرد ظهور ما يعرف بـ "الصدمة البترولية" وتباطؤ النمو مع منتصف سبعينات القرن الماضي، حتى تنقسم آراء الاقتصاديين إلى اتجاهين: الأول يدافع عن تطبيق المزيد من السياسات الهيكلية، والثاني بالعكس ينادي إلى العودة إلى حرية آليات السوق. في هذا الصدد، يرى ممثل المدرسة النقدية "ميلتون فريدمان" Milton Friedman، أن حرية الأسواق كفيلة بأن تدفع إلى الاستعمال الأمثل لتدفقات رأس المال، مما يؤدي إلى رفض أي تدخل مؤسستي في عمل آليات السوق، بما في ذلك رفض توجيهات مؤسسات بروتون وودز، الداعية إلى زيادة الضرائب لمحاربة عجز الميزانية عوض البحث عن التحكم في النفقات العمومية، وفي ذلك ضرر بالنمو الاقتصادي في الدول الخاضعة لسياسات التعديل الهيكلية¹⁵.

المدافعون عن العودة إلى الليبرالية من "اقتصادي العرض"، يطرحون من جهتهم حججا تتمثل في إطارين. الأول يعتبر أن التدخل المفرط للدولة، عن طريق التنظيمات والاقطاعات الإجبارية المفرطة، قد حد من الديناميكية الاقتصادية، وهو ما يستوجب إعادة النظر في تدخل الدولة، وتبني سياسات الخوصصة، والتقليل من حجم التنظيمات مع التخلي عن السياسات الاقتصادية التسلطية. الثاني، يعتبر أنه يجب التخلي عن سياسات دعم الطلب، في صالح قواعد نقدية وموازنية أرثوذكسية. وقد برزت هذه التوجهات بقوة خلال الثمانينات من القرن الماضي، ودفع سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، إلى اعتبار آليات اقتصاد السوق هي الأكثر تلاؤما مع تطور الاقتصاد.

إن تعميم آليات اقتصاد السوق عبر العالم، بفعل العولمة، قد أدى إلى طرح مسائل تتعلق بالبيئة والثقافة وزيادة الفوارق والتهميش وطنيا وعالميا، مما يفرض تدخلا تعديليا من طرف الدول، وأطرا للحوكمة على المستوى العالمي. أما الحدث الذي قلب الأوضاع جذريا، فترتبط بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجديدة (2008-.....)، التي ضربت اقتصادات السوق، مما دفع الولايات المتحدة كمنطلق للأزمة، إلى تطبيق خطط تدخل عن طريق عمليات تأميم وإنفاق عمومي إضافة إلى سياسة نقدية ومالية توسعية، استهدفت التخفيف من تبعات الأزمة، من انهيارات مالية واقتصادية وعلى مستوى الطلب. وهنا، وبعد الاعتقاد الجازم بنجاح نموذج اقتصاد السوق إثر سقوط النظام الاشتراكي نهاية الثمانينات، عاد الشك في قدرة الأسواق على التعديل الذاتي لقواها، ليبرز من جديد، حيث يتم التركيز على أهمية مراقبة الأسواق وتنظيمها، كأسلوب للخروج من الأزمة الجديدة واتقاء لتكرارها مستقبلا، وهو ما أنعش مبدأ التدخل من جديد عبر كثير من دول العالم.

وفي هذه الظروف، عرفت الجزائر تطورا خاصا باتجاه اقتصاد السوق، منذ إقرارها بداية التسعينات خطة للتعديل الهيكلية.

2- التجربة الجزائرية

على خلاف الطرح الليبرالي البحث، تبنت الجزائر مقاربة تدمج بين تحرير السوق (بعد تجربة التسيير الاشتراكي والإداري للاقتصاد) وتدخل الدولة، في إطار نظام مختلط يسمح من جهة باشتغال نظام الأسعار، ومن جهة أخرى، بتطبيق سياسات ظرفية وهيكلية من أجل توجيه مسار تطور الاقتصاد، وذلك في إطار خطة تستهدف دعم النمو وبلوغ استقرار التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى. وبذلك فقد تبنت الجزائر الاتجاه نحو اقتصاد السوق، بالاعتماد على نوعين من الإجراءات: تلك المتعلقة بتحرير السوق، وتلك المتعلقة بإنشاء هيئات عمومية تشرف على عملية الانتقال.

1-2 الإجراءات المتعلقة بتحرير السوق

ويتعلق الأمر بالبحث عن إعادة التوازن للأسعار النسبية، بهدف تقليص الاختلالات المالية الداخلية. فالإجراءات المتخذة تستهدف الضغط على الاستهلاك وبالتالي الطلب الداخلي، على أن يتم توفير الشروط المالية اللازمة لتحريك العرض. هذا بالنسبة للإجراءات في المدى القصير (المدى الزمني يصل إلى السنة). الإجراءات المكتملة، تتطلب تطبيق برنامج تعديل هيكلية في مدى متوسط (3 إلى 4 سنوات)، تستهدف من جهتها إعادة بناء هيكل الاقتصاد، وذلك بغرض تهيئة الظروف لاشتغال اقتصاد السوق.

أ- الإطار التنظيمي والقانوني:

ارتبطت الإجراءات الأولى لتحرير الاقتصاد بسلسلة من القوانين، يتم إقرارها بداية من جانفي 1988 وذلك بعد سنتين من التحضير، ويتعلق الأمر بـ:

أ.1 قانون توجيه المؤسسات العمومية: وقد سمح بالتفريق القانوني بين مختلف المؤسسات، في أربعة أصناف:

أولاً، المؤسسات العمومية الاقتصادية: وتأخذ استقلاليتها ويتم إخضاعها لقواعد التجارة والسوق، رغم أن رأسمالها ملك للدولة. تسيير الأسهم المكونة لرأس مالها يضمن من طرف صناديق المساهمة، التي تأخذ صفة متعامل مالي تقوم بتسيير محفظة الأسهم لأكثر من 900 مؤسسة، في صالح الدولة.

ثانياً، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري: مثل سونلغاز والشركة الوطنية للسكك الحديدية والتي تأخذ نشاطاتها طابعا شبه عمومي، وتعمل حسب علاقات تعاقدية مع الدولة.

ثالثاً، المؤسسات العمومية المحلية: تم توجيهها للاستقلالية هي أيضاً، وذلك بعد إخضاعها للتطهير خاصة في ميدان البناء والأشغال العمومية، أي 827 مؤسسة من إجمالي 1250 مؤسسة.

رابعاً، المؤسسات العمومية غير المستقلة: وهي مؤسسات استراتيجيه يتم توجيهها لإعادة الهيكلة أساساً.

أ.2 التخطيط: بعدما كان التخطيط هو مركز القرار الاقتصادي فيما يخص التسويات الماكرو-اقتصادية للبلاد، أصبحت الآلية ينحصر عملها في إطار قانون 1988 في:

أولاً، التقديرات المتوسطة والطويلة الأجل، ووضع المخططات السنوية في إطار الميزانية الاقتصادية التي تأخذ طابعا إلزاميا عموميا فيما يخص نفقات الدولة وأولوياتها الاقتصادية؛

ثانياً، تحضير ومتابعة ميزانية التجهيز، بالنسبة للدولة؛

ثالثاً، تحديد النشاطات ذات الأولوية والمناطق التي يتم ترفيتها في إطار تطبيق قانون الاستثمار الجديد؛

رابعاً، برمجة استثمارات المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وكذا لـ 22 مؤسسة الموجهة لإعادة الهيكلة.

إن إصلاح المؤسسة الاقتصادية ونظام التعديل، لم يسمحا ب بروز السوق كآلية للتعديل الذاتي. كان يجب انتظار صدور قانون النقد والقرض، من أجل أن تظهر التوجهات الليبرالية للإصلاحات الاقتصادية للبلاد.

أ.3 قانون النقد والقرض: يمنح القانون لبنك الجزائر استقلالته في إدارة السياسة النقدية، ويضعه في مركز النظام البنكي ومعدلا لنشاطه وضامنا لعلاقاته داخليا وخارجيا. ويمنح القانون، الضمانات اللازمة لعمل الاستثمارات الأجنبية، ويشكل بذلك أساسا لقانون الاستثمار الجديد لـ 1993.

وهكذا، فإن تحرير الميكانزمات الاقتصادية الداخلية المتمثلة في الأسعار ومعدلات الفائدة والقروض، تبعها تحرير للميكانزمات الخارجية، من حيث حركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية. وهنا، فالتعليمات الصادرة من قبل بنك الجزائر، خلال الثلاثي الأول من 1991، سمحت بوضع حد للتسيير الإداري للموارد بالعملة الصعبة وكرست حرية التدخل في الأسواق الخارجية¹⁶.

فيما يتعلق بالاستثمار، لم تسمح إجراءات قانون النقد والقرض بأن تحل بشكل واضح انشغالات المستثمرين، خاصة منهم الأجانب، فيما يتعلق ب: الضمانات التي يتم منحها، والامتيازات، وكذا في ميدان تبسيط إجراءات منح الاعتماد. وبذلك، فإن الآثار لم تصل إلى مستوى الطموح، حيث أن الانفتاح لم يؤدي إلى تحريك إيجابي للاقتصاد، الشيء الذي دفع إلى البحث عن حلول هيكلية لأزمة اعتبرت هيكلية، حيث لا يخرج ذلك عن اعتبار أنه يجب تعميق الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وهو ما يتعمق بمناسبة طرح قانوني التجارة والاستثمار الجديدين.

أ.4 قانون التجارة: التغييرات التي طرأت على قانون التجارة، في صيغة الإصلاح للعام 1993، مست التسوية القانونية وافلاس الشركات وإعادة النظر في قانون الشركات، مع العمل على حماية المقرضين وإدخال وسائل تسوية تجارية جديدة كاستعمال وصول الأمان le warrant ونشاطات جديدة مثل الفاكوتورينغ¹⁷.

التغيير الأكثر دلالة، هو ما تعلق بملكية المؤسسات العمومية الاقتصادية التي أصبحت تخضع لقواعد القانون الخاص، مما يؤدي إلى نتيجتين: أملاك المؤسسات تصبح قابلة للتنازل، ومفتوحة من الناحية القانونية لأي شخص يملك صفة التاجر، ثم أن المؤسسة العمومية الاقتصادية، يمكن أن تحال على الإفلاس.

أ.5 قانون الاستثمار: ركز القانون الجديد للعام 1993 على أهمية تشجيع الاستثمار، من خلال وضع قواعد تتسم بالشفافية والتسهيلات وفي منح الضمانات والامتيازات المختلفة، كإطار لتدخل المستثمرين في السوق الوطنية. ثم، يحدد القانون أطرا واسعة للشراكة بين مختلف أنواع رؤوس الأموال الوطنية العمومية والخاصة والأجنبية.

ويتوافق كامل مع قانون التجارة، يسمح قانون الاستثمار للمستثمرين الخواص، الوطنيين والأجانب، بأن يحلوا محل الدولة أو أن يشتركوا معها في المجالات المفتوحة للشراكة، وذلك في شكل خلق مشاريع جديدة، أو توسيع القدرات، أو إعادة تنظيم وإعادة هيكلة بواسطة مساهمات في رأس المال أو بالتجهيزات. كما يلح القانون على عدم التفريق بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم.

ويتم تعميق ما جاء في قانون الاستثمار، بإجراءات قانون المالية التكميلي للعام 1994 التي تسمح بإمكانية التنازل عن أسهم شركات القطاع العام، مما ينهي التغيير المؤسساتي، الذي يمنح الحرية للاستثمار الأجنبي، ويسمح بالشراكة بين مختلف أنواع رأس المال، مما يعني أن السوق أصبحت مفتوحة ولا تميز بين المتعاملين¹⁸.

أ-6 الجباية: اعتمدت قواعد الجباية الجديدة، على إعادة بناء النظام الجبائي حسب قاعدتي الشفافية والبساطة. لقد أصبحت مختصرة في الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي.

أ-7 تحرير التجارة الخارجية. شكل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ميدها دستوريا وأساسا للنظام الاشتراكي. وقد ارتبط الاحتكار العمومي بالنظام الوطني للتخطيط، والاحتكار تم توزيعه على المؤسسات العمومية الاقتصادية، في صورة رخص للتصرف في عمليات الاستيراد أساسا، وذلك حسب دفتر شروط.

الرغبة في الانتقال إلى اقتصاد السوق، دفع السلطات العمومية، من خلال القانون 90-16 والمنشور 63 ل 20 أوت 1990 لوزارة التجارة والنسوية 90-04 لبنك الجزائر، إلى القبول بإنشاء شركات وطنية أو أجنبية للاستيراد والتصدير في صيغتي التمثيل وتجارة الجملة. هذا الإجراء واجه ثلاثة مشاكل. الأول، يتعلق بمصاعب تمويل التجارة الخارجية، مما دفع المتعاملين نحو التزود بالعملة الصعبة من السوق الحرة الموازية. الثاني، وجود قائمة مسبقة للمواد المسموح استيرادها. الثالث، الربط بين حصول الأجانب على الاعتماد للاستيراد والتصدير والتزامهم بالاستثمار في الإنتاج بالجزائر، وهو الإجراء الذي انتقد من قبل صندوق النقد الدولي¹⁹.

الجزائر تلتحق رسميا بالتبادل الحر أثناء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي في 1991 لإبرام الاتفاق الثاني (اتفاق التثبيت)، وذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي 91-37 الذي يضع حدا نهائيا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية. ولكن، وفي ظرف اتم بعدم كفاية التمويل بالعملة الصعبة، فالتخلي عن الاحتكار العمومي لم يسمح بالانتقال إلى المنافسة وإلى تحريك التبادل الدولي.

أ-8 تحرير الأسعار. يتم إقرار نظام جديد للأسعار يأخذ بالاعتبار قوى السوق، من خلال إصدار القانون 89-12 لجوبلية 1989، في أعقاب اتفاق "ستاند باي" مع صندوق النقد الدولي ل 30 ماي 1989، حيث يتم العمل بنظامين: الأسعار المنظمة (الإدارية) والأسعار الحرة. من خلال هذا النظام، يتم استهداف توجيه أحسن للموارد، وتوسيع العلاقات السوقية والاتجاه نحو المنافسة.

بالنسبة للأسعار الإدارية، فتأخذ ثلاث صيغ. الأسعار المضمونة، وتطبق على أسعار الإنتاج لعدد من الفروع الصناعية، بهدف تشجيع الإنتاج الوطني وبالتالي إحلال الواردات (في الصناعة الغذائية مثلا). ثم هناك الأسعار المسقفة، وتستهدف دعم القدرة الشرائية للمواطنين (الخبز، الحليب، الزيوت الغذائية ..) وكذا النشاط الإنتاجي، على أن آليات للدعم يتم إقرارها في حال تأثر سلبي من هذه القرارات من قبل المنتجين. كما يتم العمل بهوامش مسقفة، على أن عدد المنتجات المعنية قد تقلص إلى أدنى حد ممكن، وذلك بطلب من صندوق النقد الدولي. ويتم تطبيق الإجراء، على أنواع من المنتجات والخدمات (كالمنتجات الصيدلانية مثلا).

بالنسبة للأسعار الحرة، فقد أخذت درجة من الاتساع تطبيقا لشروط الهيئات المالية الدولية. وهنا، يتعين على المؤسسات التي تتعامل بالأسعار الحرة، أن تصرح فقط بأسعارها عند الإنتاج أو الاستيراد، وكذا التصريح بأي تغيير يطرأ عليها. في حين أن الموزعين المتعاملين بالأسعار الحرة فهم غير ملزمين بأي تصريح كان، إذ أن أسعارهم تكون كاملة الحرية، والسلطات العمومية تحتفظ بحقها في التدخل عن طريق التنظيم في حال التعسف في رفع الأسعار. لكن الملاحظ، في بداية التطبيق، أن الدولة لم تقرر أي تدخل كان لتنظيم السوق²⁰.

أ-9 تقنين علاقات العمل: يشكل تقنين علاقات العمل، صورة هامة في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث يسمح القانون 11-90 بتغليب الطابع التعاقدى بين العمال والمستخدمين، وهو ما يفتح المجال أمام إمكانية التسريح، لأول مرة، وذلك لأسباب اقتصادية. يسمح التوجه الجديد، بطمأنة المستثمرين الوطنيين والأجانب من حيث مراعاة ظروف السوق وإمكانية البحث عن تقليص تكاليف اليد العاملة، بما يتطابق مع شروط المنافسة في السوق. هذه الوضعية، تسمح ببلوغ مرونة العمل كشرط للنشاط في إطار حرية السوق، وكخطوة للاندماج في مرحلة ثانية، في التقسيم الدولي للعمل²¹. ويسمح الإطار القانوني الجديد، بتوسيع إمكانية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك بمناسبة تطبيق سياسة إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية.

ب - إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية

ب-1 إعادة هيكلة القطاع العام: بمناسبة توقيع اتفاق إعادة جدولة الدين الخارجي، مع هيئات "اتفاق واشنطن"، تلتزم الجزائر بتعميق دور السوق، وذلك من خلال الاتجاه نحو تخلي الدولة عن التسيير والاحتفاظ بصفقتها المالكة لمؤسسات القطاع العام، حيث يتم إعادة هيكلة هذه الأخيرة وتهيئتها لتطبيق سياسة الخصوصية. مؤسسات القطاع العام، تم تنظيمها بحيث تأخذ صفة شركات أسهم تتجمع في إطار فروع صناعية، ويتم تسيير رأسمالها العمومي من قبل صناديق المساهمة (بعدد 8 عند التحول إلى الاستقلالية)، وذلك بعد أن تم إقرار تطهير مالي في صالحها، يسمح لها بإعادة تكوين رأسمالها الاجتماعي.

وتطور التأطير المالي للقطاع العام بمناسبة إنشاء شركات الهولدينغ التي عوضت صناديق المساهمة، وتطبيق قانون تسيير رؤوس الأموال المتداولة للدولة، مع وضع إطار للعلاقة بين البنوك والمؤسسات، يستهدف تطهير الوضعية المالية للمؤسسات التي عانت من المزيد من الاختلال المالي كنتيجة لتطبيق الإصلاحات، حيث يتم إقرار التخلي عن المؤسسات ذات الاختلال العميق (عن طريق الحل)، ودفع الأخرى إلى تقليص عدد العمال مع مساندة في إطار تعاملاتها الخارجية وإدماجها في خطط الفروع التي تنتمي إليها.

وفي محاولة أخرى للتلاؤم مع معطيات السوق، أفرت وزارة الصناعة والمناجم خطة جديدة لإعادة هيكلة النسيج الصناعي الوطني، ويتعلق الأمر بإنشاء 10 أقطاب صناعية عمومية كبرى عن طريق الدمج، انطلاقا من مؤسسات تسيير مساهمات الدولة (يصل عددها إلى 18 وطنية و5 غير ملحقة)، وذلك مع نهاية 2014، لتشكل أساسا للنمو عن طريق تشجيع إقامة شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول هذه الأقطاب تشغل في إطار المناولة، مما سيدفع إلى تحرير ديناميكية لخلق الثروة ومناصب العمل. كما ينتظر من الحجم الاقتصادي الجديد للأقطاب الصناعية، أن يسمح لها بمفاوضة تنافسية لعمليات الشراكة، بما يسمح لها بالتواجد والمحافظة على مكانتها في السوق.

ب-2 الخصوصية: في مرحلة ثانية، تم إقرار خطة للخصوصية، تستهدف دمج المؤسسات العمومية بالكامل في منطقتي اقتصاد السوق. فالخصوصية، تظهر على أنها صورة من صور إعادة الهيكلة الصناعية وامتدادا لإصلاح القطاع العام، والتزام من قبل السلطات العمومية أمام الهيئات المالية الدولية في الذهاب فعليا نحو نظام يغلب المبادرة الخاصة وعمل قوى السوق.

أول خطوة لتطبيق الخصوصية جاءت في نص قانون المالية التكميلي 1994، الذي نص في مادتيه 24 و25 على إمكانية التخلي عن أسهم المؤسسات العمومية في صالح القطاع الخاص، ولكن دون ذكر أو استخدام مصطلح "الخصوصية". الأمر رقم 95-22 يقر بخصوصية المؤسسات، ليتبع بالأمر الصادر في مارس 1997 للتخفيف من الإجراءات ودمج التحفيز، على أن الانطلاق الفعلي للخصوصية لا يحدث سوى عام 1998 مع الإعلان الرسمي عن قائمة المؤسسات العمومية المعنية بالتنازل والبيع. ويسمح الأمر رقم 95-25 المتعلق برؤوس الأموال الدائرة للدولة، باستبدال صناديق المساهمة بمجمعات الهولدينغ، التي يتم تكليفها بتسيير محفظة أسهم المؤسسات العمومية، مع إمكانية أن تصدر أو تقتني أو تباع أية قيم منقولة اعتمادا على محتوى قانون التجارة. وهكذا، تصبح أملاك المؤسسات المرتبطة بمجمعات الهولدينغ قابلة للبيع، ويسمح لهذه الأخيرة بالخوض في عملية الخصوصية.

وتتولى عدة هيئات عمومية مرافقة عملية بيع الأصول، يتم تحديدها في الأمر 95-22 وهي: الحكومة، والهيئة المعنية بالبيع، ومجلس الخصوصية ولجنة مراقبة عملية الخصوصية. الحكومة تحدد المؤسسات التي تخصص، الهيئة تحدد الإجراءات، والمجلس يطبق عملية البيع، واللجنة تراقب مدى احترام قواعد الشفافية وإجراءات البيع²². والخصوصية يمكن أن تكون كاملة أو جزئية²³، في صالح المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء²⁴. الخصوصية الكلية يتولاها مجلس الخصوصية والخصوصية الجزئية تسند لمجمعات الهولدينغ.

2-2 الجيل الجديد من الإصلاحات أ- الذهاب نحو المزيد من التنافسية والسوق

أ-1 تسيير المديونية: بعد تجربة مرحلة التسعينيات، التي عرفت خروجاً مؤقتاً من الضائقة المالية المرتبطة بالدين الخارجي، تشجعت السلطات العمومية، على المرور إلى المزيد من العقلانية في تسيير الشأن العام الاقتصادي، بما يعني المرور إلى المزيد من السوق، ومحاولة التحكم في الالتزامات المالية للدولة.

وهنا، يرجع الأستاذ وزير المالية السابق عبد اللطيف بن أشنهو، المصاعب التي عرفها الاقتصاد الوطني الذي بلغ ديونا عمومية بمستوى 37.6 مليار دولار عام 1999، إلى "عدم انضباط اقتصاد الدولة وسخاء الدولة الحامية"²⁵. الشيء الذي أثر سلبياً على التخصيص الأحسن للموارد، مما كبح النمو الاقتصادي الذي تأثر بدوره سلبياً من التصرفات الموروثة لدى البنوك والمؤسسات من حيث تغطية الدين العام بصورة أولوية.

وهكذا، تظهر العودة إلى السوق، كأولوية في ظل شح الموارد، وهو ما يفسر اتجاه السلطات العمومية بداية الألفية الحالية، نحو تعميق الإصلاحات بمحاولة تخليص الدولة من تبعات تسيير الشأن العام الاقتصادي والمالي الموروث عن حقبة سبعينيات القرن الماضي²⁶.

مشكلة الدين العام، والدين الخارجي بصورة خاصة، تطرح على السلطات العمومية تحديان أساسيان: كيفية التعامل مع المؤسسات العمومية التي تعاني ثقل الديون، وإمكانية مواصلة عملية تطهيرها المالي. والتحدي الثاني، يتمثل في كيفية التعامل مع الآثار السلبية للديون المقومة بالعملة الصعبة، التي يرتبط حجمها بقيمة صرف الدينار الذي عرف تفهقراً، مما يعني مواجهة المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، لمشكلة عويصة تتمثل في خسائر الصرف.

أ-2 التطهير المالي وتأهيل المؤسسات: الحل الذي اتبعته السلطات العمومية تمثل في التطهير المالي للمؤسسات العمومية، في حين طرح مسألة التأهيل ليشمل القطاع الخاص أيضاً. التطهير المالي للمؤسسات العمومية اعتمد أولاً، على موارد صندوق التطهير الذي استفاد من أموال إعادة هيكلة وإعادة جدولة الدين الخارجي (3.8 مليار دولار لأول في 1992 و14.7 مليار دولار للثاني بين 1994 و1995)، وذلك خلال كامل الفترة 1991-1997، وبلغ حجم التطهير في صالح المؤسسات العمومية 712 مليار دينار، منها أكثر من 38 بالمائة في صالح المؤسسات و25 بالمائة لتغطية خسائر صرف البنوك²⁷، وجزء فقط استخدم لتسديد الديون.

ونظراً لتراجع تسيقات بنك الجزائر، جراء العمل بقانون النقد والقرض، فقد اعتمدت الخزينة العمومية في تغطية عجزها، على موارد صندوق التطهير خلال الفترة 1994-1998. فالخزينة العمومية استدانته أمام الخارج من أجل دعم المؤسسات والبنوك، كما أن الاستدانة خدمت الاستهلاك وليس الاستثمار، وهو ما يفسر ضعف معدل النمو الاقتصادي في البلاد²⁸.

وبعد استخدام أموال صندوق التطهير، لجأت الدولة مع السنة 1997 إلى الاستدانة الداخلية، وذلك عن طريق إصدار سندات الخزينة في صالح البنوك. وقد شملت عملية التطهير المالي عن طريق الخزينة إعادة شراء ديون المؤسسات العمومية الاقتصادية، وللمستثمرات الفلاحية وإعادة رسملة البنوك الشيء الذي ضخم من حجم الدين العمومي الداخلي الذي انتقل من 438.7 مليار دينار نهاية 1995 إلى 1023 مليار دينار في 31 ديسمبر 2000 ليتراجع إلى 982 مليار دينار نهاية 2003.

وهكذا، خلال كامل الفترة 1990-2004 بلغت تكلفة التطهير المالي للمؤسسات العمومية، الحصيلة التالية: سندات إعادة شراء الديون تصل إلى 1049.475 مليار دولار أي مقابل 21.763 مليار دولار كـمبلغ رئيسي، والفوائد الناجمة عنها تصل إلى 286.017 مليار دينار أي ما يقابل 3.536 مليار دولار، ليصل مجموع التغطية إلى 1317.492 مليار دينار أي ما يقابل 25.299 مليار دولار.

عمليات إعادة الرسملة استهلكت 38.9 مليار دينار أي ما يقابل 844 مليون دولار بالنسبة للمبلغ الأساسي، أما الفوائد المترتبة فبلغت 10.734 مليار دينار أي ما يقابل 169 مليون دولار، بإجمالي يصل إلى 49.634 مليار دينار أي 1.012 مليار دولار. إجمالي التطهير المالي للمؤسسات العمومية يصل إلى 1367.126 مليار دينار ما يقابل 26.311 مليار دولار²⁹.

أ-3 **البحث في اقتصاد الموارد العمومية:** ولكن، إلى أي مدى يمكن الاستمرار في هذا الاتجاه في الإنفاق المكلف للاقتصاد الوطني؟ هنا، رأيت السلطات العمومية أن على الدولة الانسحاب من صيغ التمويل السابقة، في صالح العمل بصيغ تمويل الاستثمار العمومي بأحسن التكاليف، والعمل على تحديد تكلفة الدين والاقتصاد في الموارد من أجل تخصيصها لأهداف اجتماعية أكثر نفعاً. ثم، الانسحاب من ضمان القروض الممنوحة من قبل البنوك، حيث يكون على هذه الأخيرة مسؤولية تغطية مخاطر القرض.

وهكذا، رأيت السلطات العمومية ضرورة دعم الاتجاه نحو اقتصاد السوق، بواسطة تنشيط الإصلاح المعمول به منذ 1995، والتي عرفت: العمل بإعادة تجديد سندات الخزينة، وإنشاء السوق الابتدائية والسوق الثانوية لقيم الدولة ويزور مختصين في قيم الخزينة. إضافة إلى العمل بقيم السوق فيما يتعلق بمكافئة سندات الخزينة.

وقد سمحت هذه العملية للخزينة العمومية باقتصاد ما يصل إلى 150 مليار دينار³⁰، مما يعد نجاحاً في العودة إلى آليات السوق في صرف الموارد، ويشجع على المرور إلى إجراءات جديدة داعمة للاتجاه إلى المزيد من السوق خلال النصف الأول من سنوات 2000، ويتعلق الأمر بـ:

- العمل على تقييد آلية تمويل إعادة رسملة المؤسسات العمومية بواسطة الديون، في نفقات الميزانية، وأن لا تتكفل بها الخزينة بصورة آلية، مثلما حصل في السابق؛
- إضافة إلى العمل على التسديد المسبق للديون العمومية الداخلية والخارجية، مما يستهدف تخفيف عبء خدمة الديون؛
- وكذا، اللجوء إلى صيغة القروض السنوية التي توفرها السوق المالية، والعمل على الحد من الاقتراض لدى الأجانب، وهي العملية التي نشطت السوق المالية من جهة، ووفرت ظروف إقراض جديدة تستعمل لأول مرة في الجزائر، من خلال اللجوء إلى الادخار العام عوض طلب القروض البنكية. العملية استفادت منها العديد من المؤسسات العمومية الكبرى، على غرار سوناطراك، واتصالات الجزائر، وصيدال، وسونلغاز .. إلخ، ثم في مرحلة ثانية استفادت منها شركات كبرى من القطاع الخاص، مثل سيفيتال، وروبية وأيانس للتأمينات. وكل هذه التموليات، سمحت بتعبئة الادخار العام الوطني، في صالح تمويل برامج التطوير للمؤسسات الكبرى، وهي وسيلة ناجعة لتمويل الاقتصاد عن طريق البورصة.

وفي صيغة تحديث الأداء التمويلي في صالح الاقتصاد، يرى بن أشنهو أنه يجب العمل بطريقتين: رسم الحدود بين ما يتم تمويله عن طريق الميزانية وما يتم تمويله عن طريق السوق. إضافة إلى تحسين أداءات القطاع المالي، الذي تولى مهمة توجيه الموارد لمن يستحقها فعلاً.

أ-4 **البحث عن المزيد من التنافسية:** وهنا، أصبح المطلوب هو توجيه الموارد للمؤسسات الأكثر كفاءة، وحيث يمكن تحسين مستويات خلق الثروة ودعم اتجاهات النمو. هذه المعطيات تؤخذ من السوق مباشرة، وتسمح بدفع المتعاملين نحو المزيد من التنافسية، وهو الهدف الأسمى من الانتقال إلى اقتصاد السوق.

شروط الذهاب نحو التحديث يصنفها بن أشنهو في أربعة³¹. الشرط الأول: الخروج من النموذج التمويلي الموازي كأسلوب وحيد لتمويل حاجيات المصالح العمومية والعائلات والمؤسسات على حد سواء.

الشرط الثاني: وجوب أن يعود للسوق ما يجب تمويله عن طريق السوق. وهو ما يعني انسحاب الدولة من تمويل برامج السكن مثلاً إلا ما تعلق بالبرامج الموجهة للمعوزين فقط، ويتعلق الأمر أيضاً بالذهاب نحو صيغة لتمويل النمو وذلك باعتماد خطة لإعادة تمركز الأصول العمومية. كما يتعلق الأمر أيضاً، بتحريك عناصر سوق أخرى، كالأستثمار الدولي المباشر، وتطوير أسواق رؤوس الأموال.

الشرط الثالث: التسيير الأحسن للحدود بين التمويل العمومي والتمويل الخاص. وذلك في المشاريع التي تتطلب تمويلاً مختلطاً، مثل مشاريع التجهيز العمومي: مترو الجزائر، وتحلية مياه البحر، والطريق السيار شرق-غرب والمسجد الأعظم. ويتعلق الأمر أيضاً، بالاعتناء بالمساعدات العمومية الموجهة لتجهيز المؤسسات: الصناعية، الزراعية، للصيد... هذا النوع من التدخل في صالح الاستثمار والتشغيل يتطلب وسائل جديدة، تسمح بانتشار المؤسسات عبر المجال الوطني.

الشرط الرابع: يجب التدخل في صالح المؤسسات والبنوك لتستعيد مواردها. خاصة تلك التي تخضع لأسعار إدارية، مثل في قطاع الطاقة (نפטال، سونلغاز...) ونفس الشيء مع البنوك التي تضطلع بمهمة القوة العمومية في تطهير المؤسسات، وهو ما دفع السلطات العمومية بداية من قانون المالية 2005، إلى تسجيل تمويل عجز المؤسسات العمومية في الميزانية العامة للدولة، مما يحرر موارد البنوك التي تعود إلى البنوك.

ويتعلق الأمر أيضاً، بضرورة تطوير القطاع المالي: البنوك، والبورصة، والمؤسسات الرهنية، والمؤسسات غير البنكية (التأمينات). وذلك من خلال تطوير أدائها وكذا الأداء التعديلي للدولة، من خلال هيئات الاستشراف البنكي في جو انفتاح القطاع، بالإضافة إلى هيئات التعديل الأخرى، ك لجنة متابعة نشاط البورصة، والمديرية العامة للخزينة. وعلى مستوى بنك الجزائر، مركزية عدم الدفع ومركزية المخاطر. كل هذه الهيئات ينتظر منها، العمل معاً على مستوى كل الأسواق وبالنسبة لكل المنتجات، بهدف بلوغ المقاييس العالمية.

أ-5 **تطبيق مقاييس السوق والتدخل التعديلي للدولة:** ويعد قطاعي الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، مثلاً في الانفتاح وفي تكريس مقاييس السوق. فقانون المحروقات الجديد حاول التكيف مع التنافسية الكبيرة التي تواجهها الجزائر في ميدان جلب الاستثمارات والخبرة الأجنبية اللازمة لتطوير القطاع، الذي يبدو وأنه متجه أساساً نحو الخارج. ومن حيث تنظيم السوق، يتسم القطاع بالاحتكار العمومي داخلياً والانفتاح الكبير نحو الخارج، وقد تدعم بتأسيس سلطة الضبط للطاقة والمناجم التي أسند إليها دوراً تعديلياً من حيث فرض المقاييس الوطنية على المتعاملين ورعاية التنافسية بينهم.

وفي جانب آخر من تطبيق قواعد السوق والقدرة التعديلية للدولة، تم فرض ما يعرف بالضريبة على الأرباح الاستثنائية بداية من 1 أوت 2006، وذلك على كل برميل نطف يتعدى متوسط سعره الشهري 30 دولارا للبرميل، وهو ما جاء تكييفا مع التطور السريع والاستثنائي الذي عرفته الأسعار على المستوى الدولي، الشيء الذي رفع من قيمة إنتاج الشركات العالمية العاملة بالجزائر.

نفس الوجهة التعديلية عرفها قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يعرف انفتاحا جزئيا، وعلى الرغم من ذلك فقد سمح بتغيير كبير في السوق من حيث عدد ونوعية المتعاملين وكذا في طبيعة الاستهلاك. ويلاحظ أن قواعد العمل تغيرت بسرعة، واتجهت نحو تطبيق المقاييس الدولية لتعديل الأسواق، فيما يتعلق بالأسعار، والنوعية، ووفرة المنتجات والخدمات. وقد ظهرت السوق الجزائرية على أنها تمتلك مقدرات نمو هائلة في البحر المتوسط. القطاع عرف بداية الانفتاح عام 2000، مع صدور القانون 03-2000 ل 1 أوت 2000، وذلك 10 سنوات من فتح السوق، وهي خطوة جديدة لا بد منها نحو اقتصاد السوق. وقد صاحب فتح السوق للمنافسة، التفريق بين البريد والاتصالات وإعادة صياغة النصوص القانونية وتنصيب سلطة الضبط للبريد والاتصالات، وقد تم استهداف التقليل من التأخر المتراكم وضمان التنافسية وتتبع الاقتصاد.

إضافة إلى ما سبق، يمكن ملاحظة أنه على العموم، من حيث توجيهات السياسة الاقتصادية، فإن الفترة حتى نهاية 2005 تشهد توجهها نحو المزيد من التحرير لعمليات السوق وذلك من خلال تبني القوانين الجديدة للاستثمار، والخصوصية للكهرباء ونقل الغاز عبر القنوات. إضافة إلى التوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز التطبيق بداية من الأول سبتمبر 2005. ولكن، التطورات اللاحقة عرفت تغييرا واضحا وتراجعا عن الوجهة الليبرالية، من خلال إعادة النظر في القوانين التي تم اعتمادها، مما يظهر حالة من عدم التجانس في توجيهات السياسة الاقتصادية للدولة.³²

ب- العودة إلى مبادئ "الوطنية الاقتصادية"

ويتعلق الأمر بالمرحلة من العام 2006 إلى اليوم، وقد شهدت العودة إلى مبادئ "الوطنية الاقتصادية" أو ما أطلقت عليه السلطات العمومية بـ"إصلاح نظام السوق" من خلال عدة عناصر.

ب-1 إعادة النظر في إصلاح تحرير قطاع المحروقات: حيث يمنح الحق لسوناطراك أن تمارس احتكارها الطبيعي في صالح الدولة، على كل المشاريع التي يستثمر فيها الأجانب، باكتسابها 51 بالمائة منها؛

ب-2 قانون المالية التكميلي 2009: الذي يكرس مبدأ الأفضلية الوطنية، حيث يمنح 70 بالمائة للمتعاملين الوطنيين و30 بالمائة للأجانب في المشاريع التجارية، و51 بالمائة للمتعاملين الوطنيين و49 بالمائة للأجانب في المشاريع الاستثمارية للقطاعات الأخرى. ويتم توسيع القاعدة إلى البنوك بداية من 2010.

ب-3 المرسوم الرئاسي ل 11 جويلية 2010 حول تنظيم الصفقات العمومية: الذي راجع جذريا التنظيم الساري منذ 10 سنوات، حيث انتقل هامش الأفضلية الوطنية من 15 بالمائة إلى 25 بالمائة في عروض إنجاز المشاريع العمومية. كما يجبر النص أيضا اللجوء حصريا إلى المناقصات الوطنية في حال أن الخدمة -المطلوبة يمكن إنجازها بمنتوج أو مؤسسة جزائرية.³³

ب-4 انتهاج استراتيجية تصنيعية جديدة: كما انتهجت السلطات العمومية، استراتيجية تصنيعية جديدة تركز على قواعد السوق، وذلك انطلاقا من مبادئ أساسيين. الأول يعتمد على فكرة أن حجم المؤسسة الصناعية العمومية يجب أن يتوسع إلى مستوى الأقطاب الصناعية الكبرى، في ميادين تم اختيارها مسبقا، بحيث يصل إلى قدرة تغطية أحسن للطلب الداخلي عن طريق الإنتاج الوطني، بما يعني العمل بمستوى إنتاجي وتكنولوجي أعلى. هذه الأقطاب، بإمكانها أن تدفع إلى تكوين شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في اندماج معها. المبدأ الثاني، يرتبط بتوسيع الشراكة مع الخارج، وذلك لجلب التكنولوجيا من جهة، والاستفادة من أسواق منتجات الشركات الأجنبية، من أجل الرفع من قدرات التصدير نحو الخارج، من جهة أخرى.

الأمثلة بدأت تتجسد في الواقع. فقطب الميكانيك الجديد بوهان المقام بشراكة مع شركة "رونو" الفرنسية، انطلق بمستوى اندماج وطني بـ12 بالمائة ليصل إلى 20 بالمائة مع نهاية 2015³⁴. ثم إن تطوير الاندماج الوطني، سيدفع إلى استثمارات جديدة، وطنية وبالشراكة. في نفس هذا المنطق تم إطلاق إنشاء عدد من الأقطاب الصناعية الأخرى، على غرار الأسمدة والأمونيك، والنسيج، والغاز المسال.

خامسا: عمدت السلطات العمومية على استرجاع بعض الوحدات الصناعية المخصصة، على غرار مصنع الحجار للحديد والصلب في إطار تطبيق قاعدة 49/51 في صالح الطرف الجزائري. وهو ما يعني تأميم الشركات الهامة التي بإمكانها المساهمة في تخفيض الاستيراد المفرط لمدخلات قطاعات استراتيجية مثل البناء.

2-3 الصناعة في مواجهة مصاعب السوق

على الرغم من البحث عن الفعالية من خلال التدخلات العمومية أثناء الإصلاح، بالذهاب إلى المزيد من السوق، إلا أن النتائج الاقتصادية والأثر على أداء الصناعة، كان دون ما هو منتظر.

أ- مصاعب فيما يتعلق بالنمو: فالسوق الوطنية ما زالت بعيدة عن قدراتها، وذلك بالنظر إلى ما تم ضخه من استثمارات عمومية، خلال أكثر من عشرية من زمن التعافي من آثار أزمة التسعينيات³⁵. المشكلة بالنسبة لصندوق النقد الدولي، ترتبط بمسألتين: الاستعمال الفعلي لموارد القطاع العام، ثم وضع أسس إصلاح تخدم تطوير القطاع الخاص وتحسين المردودية في الاقتصاد.

في سنة 2009 مثلا، بلغ الناتج الداخلي الخام 160 مليار دولار بالأسعار الثابتة، ساهم فيه قطاع المحروقات بـ 72 مليار دولار، وقطاع المؤسسات بـ 35 مليار دولار، وباقي القطاعات بـ 53 مليار دولار³⁶. وهو ما يعني أن مستوى خلق الثروة من قبل المؤسسات، لا يتعدى حوالي 22 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

ب- مصاعب في تجديد القدرات المالية للدولة: بالنسبة لمستوى الإنفاق العام، فقد بلغ حوالي 500 مليار دولار في 10 سنوات (2004-2014)، وهو ما يقارب 50 مليار دولار سنويا في كامل الفترة. وإذا أخذنا مستوى خلق الثروة لعام 2009 فإن إنفاق 1 دولار قد نتج عنه 0.7 دولار كمردودية، أي أن الوضعية هي حالة تبذير للموارد. وحسب دراسات أكثر تشاؤما فإن كل دولار منفق، لا يتم استرجاع سوى 0.3 دولار فقط³⁷. وفي مثل هذه الظروف، يصبح من الصعب على الاقتصاد تجديد قدراته في وقت تحتاج الدولة إلى ذلك بإلحاح، بما يضمن الحفاظ على مستوى من الإنفاق الرأسمالي العمومي خلال السنوات القادمة. وهو أكبر تحدي مستقبلي تواجهه البلاد.

ج - مصاعب في بناء التنافسية: التحدي الثاني الذي يواجهه الاقتصاد يتمثل في بناء قواعد التنافسية، خارج قطاع المحروقات. فبالرغم من بلوغ مستوى الاستقرار في التوازنات المالية الكبرى، إلا أن الاقتصاد يبقى غير متنوع ويخضع لصدمات سعر البترول كما أنه يسجل مستويات عالية نسبيا للبطالة. وعلى الرغم من أسعار الطاقة المنخفضة داخليا، وتراجع قيمة الدينار، إلا أن ذلك لم يغير من واقع عدم تنافسية الاقتصاد مما يساهم في تخلف القطاع الانتاجي.

د - مصاعب في التحكم في التكاليف: صفة أخرى تميز السوق الجزائرية، كون أن إنجاز الاستثمارات الجديدة، يتطلب وقتا طويلا وكذا تكاليف عالية إضافة إلى ضرائب على الاستثمارات وتكاليف إدارية أخرى تعد الأسوأ في المنطقة التي تنتمي إليها. من بين أهم عناصر التكلفة، يلاحظ أن تكاليف وحدة العمل ارتفعت بـ 50 بالمائة خلال الفترة 2005-2010 بما يتعدى ما تم تسجيله في المتوسط، من أرباح كمردودية إضافية على الوحدة من اليد العاملة في مجموع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في نفس الفترة. فزيادة الأجور فاقت زيادة المردودية في الجزائر³⁸. يضاف إلى ذلك، ارتفاع التكاليف عند الاستيراد والتصدير، وكذا تكاليف قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتخلفه، وارتفاع تكاليف النقل. وهكذا، يظهر أن الجزائر ما زالت في حاجة إلى إعادة بناء قاعدتها الاقتصادية التنافسية لسوقها الداخلية.

خاتمة

لقد أدى الاتجاه نحو اقتصاد السوق، إلى هيكلية هشّة للسوق الوطنية ببروز عدد من المشاكل.

1- مشكلة اختلال هيكلية المؤسسات: حيث أن أكثر من 95 بالمائة منها، هي صغيرة الحجم، مما يجعل أن القدرة الاستيعابية الوطنية للمشاريع الكبرى المسجلة في مختلف المخططات، ضئيلة، ذلك أن تلك المؤسسات مقصاة من إمكانية المشاركة في الانجاز، لعدم كفاية قدراتها جراء ضعف حجمها.

2- مشكلة تحول المؤسسات الوطنية المنتجة إلى الاستيراد: وذلك للمصاعب التي تواجهها في تحقيق الربحية من نشاطها، وكذا للاستقطاب الذي يلعبه تحقيق الأرباح الفورية من ممارسة التجارة (الاستيراد أساسا).

3- مشكلة الإغراق: الذي تعاني منه السوق الوطنية، نتيجة شراء منتجات رديئة، ذات منشأ غير رسمي يجعلها ذات تنافسية حصرية، أدت إلى توسيع قدرات الاقتصاد الموازي، وبالتالي إلى انحصار القدرات الإنتاجية الوطنية.

4- مشكلة الاحتكار ونشوء مجموعات الضغط: فمن جهة، بقيت السوق في أجزاء هامة منها، تحت سيطرة الاحتكارات الطبيعية للدولة، من مثل شركات قطاع الطاقة، وما ينجم عن ذلك من سوء تغطية حاجيات الأفراد والمؤسسات، حيث يمس نقص المنتج الوطني بصورة دورية، منتجات مثل الوقود والمشتقات النفطية مثل الزيوت، مما يدفع إلى تعميق التبعية للاستيراد أمام منتجات شركات دولية كبرى، سيطرت مع الوقت على المزيد من الأنصبة في السوق.

5- مشكلة السيطرة: كما عرفت السوق بروز صيغ للسيطرة، أصبحت تضر بإمكانية استقرارها، فغالبا ما يلاحظ اتجاه أسعار المنتجات المستوردة نحو التماشي مع اتجاهاتها عندما تسيير نحو الارتفاع، في حين أنها لا تأخذ نفس الاتجاه إذا ما تراجعت في الأسواق الدولية.

6- مشكلة نقص كفاءة تدخل الدولة: وهنا، تطرح مشكلة وظيفة التنظيم التي يجب أن تضطلع بها الدولة بكفاءة، في اقتصاد السوق، الشيء الذي يمثل نقصا واضحا في الأداء نتيجة التجربة الحديثة لتدخل الدولة في اقتصاد حر، وكذا نتيجة عمل مجموعات الضغط المدافعة عن حصتها في السوق، ومن خلالها عن حصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثلها.

إن مجموع المصاعب المطروحة أمام أداء السوق، يجعل من تطور الصناعة الوطنية، إشكالية حقيقية أمام كل من السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين على حد سواء. كما أن اختيارات المستهلكين، المتجهة في صالح المنتجات المستوردة، تخلق مصاعب إضافية أمام أي محاولة بروز جديد، لمنتجات صناعية وطنية تنافسية، وقادرة على احتلال أنصبة لها في السوق الوطنية، وذلك قبل البحث عن أي طموح لها في كسب موقع في الأسواق الأجنبية.

¹ <http://www.aix-mrs.iufm.fr/formations/filieres/ses/fc/Ecomarche.htm>

² Karl Polanyi, « La grande transformation, Aux origines politiques et économiques de notre temps », Gallimard, (1944) 1983,p:86.

³ لودفيغ فون ميزس، السياسة الاقتصادية - آراء لليوم والغد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 39.

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 58.

⁵ نفس المرجع السابق ص: 59.

⁶ نفس المرجع السابق، ص.ص: 69-83

⁷ Paul A. Samuelson, « L'économie 1, Armand Colin, Paris », 1982, P: 209.

⁸ بول أ. سامويلسون - وليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص.ص: 305-306.

⁹ نفس المرجع السابق، ص: 306.

¹⁰ نفس المرجع السابق.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص: 307.

¹² جون كينيث جالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر - ترجمة أحمد فؤاد بليغ، دار المعرفة، الكويت، 2000، ص: 247.

¹³ نفس المرجع السابق، ص: 249.

¹⁴ نفس المرجع السابق، ص: 251.

¹⁵ Milton Friedman, «Interview au magazine l'Express (France) », 19/10/1995, pp 88 à 91.

¹⁶ Mohamed Terbeche (Pdg Bna) : « La démarche vers l'économie de marché, les nouvelles perspectives, contribution au forum des hommes d'affaires algériens résidents à l'étranger », Alger 22-24 oct. 1994.

¹⁷ Ibid.

¹⁸ Ibid.

¹⁹ Hocine Benissad, Algérie. « De la planification socialiste à l'économie de marché », Enag éditions, Alger, 2004, p.p : 99-100.

²⁰ Ibid, p.p : 70-71.

²¹ عبد القادر مشدال، أثر إستراتيجية التصنيع على التشغيل بالجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1998-1999، ص160.

²² Ministère de l'industrie et de la restructuration : Colloque sur la restructuration industrielle, Alger 2-3 mars 1999, p :32

²³ Ibid p :37

²⁴ Ibid p :34

²⁵ Abdellatif Benachenhou, « Du budget au marché, Alpha éditions », Alger, nov. 2004, p :221.

²⁶ Ibid, p :7.

²⁷ Ibid, p : 223.

²⁸ Ibid, p :224.

²⁹ Ibid, p.p :224-225.

³⁰ Ibid, p :229.

³¹ Ibid, p.p : 8-10

³² A. Mebtoul, « in Le développement économique de l'Algérie », Ouvrage collectif s/d Pr. Taieb Hafsi, Casbah éditions, Alger 2011, p53.

³³ Ibidem

³⁴ <http://www.ccfa.fr/Renault-compte-porter-le-taux-d-142415>

³⁵ International Monetary Fund : Algeria, 2013 article 4 consultation, Country Report N°. 14/32, Feb. 2014, p :21.

³⁶ Abderrahmane Mebtoul, « in Le développement économique de l'Algérie », opcit, p.p : 56-57

³⁷ Abdelhak Lamiri, « De l'efficacité de la dépense publique et de la croissance économique en Algérie », in Quotidien El Watan du 14-07-2014. (http://www.elwatan.com/chroniques/reperesecco/de-l-efficacite-de-la-depense-publique-et-de-la-croissance-economique-en-algerie-14-07-2014-264525_175.php).

³⁸ Ibidem